

دور رؤوس أموال الشتات في تعزيز الهيكل المالي العمومي: حالة الجزائر The role of capital funds transfert via the Diaspora in strengthening the public financial structure: the case of Algeria

د. دلفوف سفيان

جامعة سطيف 1 – الجزائر

sofiane.delfouf@univ-setif.dz

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول: 2019/12/06

تاريخ الاستلام: 2019/10/08

الملخص:

يدرس هذا المقال مشاركات الجالية الجزائرية في المهجر- التي يُصطلح عليها " الشتات "- في عملية دعم الهياكل المالية للدولة الأم، من خلال تحويل جزء أو إجمالي ما بحوزتهم من مخصصات مالية إلى مشاريع تنموية يتم تجسيدها في بلدانهم الأصلية، أكانت مشاريع عائلية أو تنموية أو في شكل هبات. لقد ظل موضوع الشتات عبر الزمن محوريا في الحقل الاجتماعي-الاقتصادي، وهذا لأهمية مجتمعات الشتات في تعزيز التمويل العمومي باعتباره التزام مجتمعي إزاء الوطن الأم الذي تُمليه مقاربات الاقتصاد السياسي في ظل الاحتكام للرغبة في العودة إلى الأصل، بالإضافة إلى بناء المجتمعات عبر الحدود وتوطيد مشاعر الانتماء وتمتين أواصر الهويات المُجزأة.

• الكلمات المفتاحية: الشتات؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الاستثمار في البلد الأم؛ التحويلات المالية.

• تصنيف JEL : F21 ؛ F22 ؛ F24 ؛ F30

Abstract:

This article examines the contributions of the Algerian Diaspora community in supporting the financial structures of the homeland country by transferring part or all of their financial allocations to development projects that are embodied in their countries of origin, whether family, development or in the form of donations.

The issue of diaspora over time has been pivotal to the socio-economic field, because diaspora communities are important in promoting public finance as a community commitment to the homeland via the political economy approaches, in light of resorting to the desire to return to the original country, in addition to building communities across borders and consolidate feelings of belonging and strengthen the bonds of identities fragmented.

- **Keywords:** Diaspora; Foreign Direct Investment; investment in the homeland country; remittances.
- **Jel Classification Codes :** F21 ; F22 ; F24 ; F30

1- تمهيد :

تعتبر عملية تحويل رؤوس الأموال المالية التي هي بحوزة المغتربين الجزائريين مهمة جدا كمصدر من مصادر دخل أفراد المجتمع الجزائري، كما أنها ولو تم تضمينها في الدورة الاقتصادية بصورة مباشرة ورسمية ستعطي لا محالة نقلة إضافية للتنمية الاقتصادية في بلدان المهاجرين الأصلية، على اعتبار أنها تمثل نصيبا من الناتج المحلي الإجمالي للبلد الأصلي، باعتبارها كذلك تُدرج ضمن الهيكل التمويل العمومي للدولة.

يصب موضوع تحويلات رؤوس أموال ضمن أولويات التحليل الاجتماعي والاقتصادي للشتات العالمي؛ على اعتبار أن المهاجرين مصدرا للأصول المالية والاحتياط والاستثمار (في حال ما أُعيد استثمار رؤوس الأموال المُحوّلة).

ومن جهة أخرى، يعتبر تضاعف التحويلات المالية العالمية على مدار الحقب الزمنية من وإلى مناطق الشتات الدولي وتجاوز المساعدات الرسمية، يولي اهتماما متزايدا في المنتديات العامة واللقاءات المتخصصة بالطريقة التي تسهم في البحث عن الآليات اللازمة لتحويل أموال الشتات العابر للحدود إلى البلد الأصلي، بما يضمن المساهمة الفعالة في دفع عجلة التنمية في أوطانهم.

تؤسس تحويلات رؤوس الأموال المتواجدة في الشتات لمقاربة التحليل الاجتماعي والاقتصادي من خلال بيان إيجابياتها وسلباتها على البلد المضيف والبلد الأصلي؛ كونها تُساهم في الرفع من الدخل الوطني في بلد الأصل من خلال إمداده بمبالغ مالية ضخمة مقيدة بالعملة الصعبة، أضف إلى كون هذه التحويلات المالية من شأنها أن تُحد من التبعية للخارج بتخفيض نسب الاستدانة الخارجية، وهو ما يُعزز من درجات الاستقلالية المالية للبلد الأم.

يتعين على الدول النامية بصفة عامة وعلى الجزائر بصفة خاصة أن تعتمد على نفسها اعتمادا كاملا بتعبئة مداخلها القومية لتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات المطلوبة، لذلك فالاتجاه اليوم هو نحو التمويل الذاتي وذلك بالاعتماد على المبادرات الخاصة لأصحاب رؤوس الأموال في الداخل وعلى رأس المال الوطني الموجود في الشتات- خارج إقليم البلد الأم المتمركز في مختلف دول العالم-، ثم التوجه نحو الاعتماد على القدرات الذاتية للتنمية المحلية والاستثمارات البينية.

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر " FDI " الذي يقوم به أعضاء الشتات المتوسطي " la diaspora méditerranéenne en Europe " في أوروبا أحد المجالات الرئيسية لتطوير التعاون الأورو-متوسطي، فالملاحظ أنه من بين 5 ملايين مغترب جزائري، من المحتمل أن يتم تعيين 02 مليون مستثمر في مجالات الاستثمار الإنتاجي و المشاريع الخلاقة للوظائف وفرص العمل، بالإضافة إلى مشاريع ناقلة للمعرفة.

يبدو الاستثمار الأجنبي المباشر المحلي " FDDI " بمثابة الملاذ في أوقات الأزمات، من خلال تفعيل الشركاء المحليين المغتربين في بلدانهم الأصلية بما يضمن خلق فرص العمل، وطرح مسارات العمل لمتابعة للحصول على دعم أفضل لمشاريع الاستثمار المقترحة من قبل رواد الأعمال في الشتات.

انخرطت الجزائر التي تضم جالية كبيرة من المهاجرين في أوروبا، في العديد من الأنشطة المتعلقة بالشتات، وعلى سبيل المثال، رافق المجمع " ACIM "، 20 مديرا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أصل جزائري في بلدهم الأصلي لجعلهم على اتصال مع ممثلي منظمات الأعمال المحلية وأعضاء الحكومة، أين كان الهدف من هذه المقاربة التي تربط رأس المال الشتات بالتنمية في البلد الأم هو تعزيز فهم الشركات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للوائح الجديدة المتعلقة بالاستثمار والتجارة من خلال تعبئة المغتربين الجزائريين بقوة من خلال مبادرة " Med Ventures " لدعم تدويل الشركات الناشئة.

تشكل السياسات العامة بشأن الاستثمار، وواقع السياق الاقتصادي والاجتماعي وشروط تحقيق الاستثمارات " مناخ الأعمال "، عوامل حاسمة ومحفزة لتشجيع العمل الريادي للجزائريين الراسخين في الخارج، لذلك فمن المهم تسليط الضوء على التحويلات المالية إلى الجزائر والتي بلغت 2.10 مليار دولار لعام 2018م حسب تقرير البنك الدولي، لكنها لا تزال منخفضة للغاية مقارنة بالدول الأخرى: لبنان: 22 مليار دولار، المغرب: 7 مليار دولار، مصر: 18 مليار دولار،...

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية بيان أهم المخصصات المالية التي بحوزة المغتربين الجزائريين في الخارج والقابلة لإعادة استثمارها في بلد الجزائر الأم، مع قياس أثر هذه التحويلات المالية الآتية من مناطق الشتات على التنمية الاقتصادية في ظل تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص " PPP ".

الإشكالية: يمكن صياغة إشكالية مقالنا بالسؤال التالي:

كيف تُسهم تحويلات أموال الجزائريين المتواجدين في مناطق الشتات في تدعيم الهيكل المالي العمومي في البلد الأصلي؟

سنعرض لموضوع هذا المقال من خلال النقاط التالية:

- مفاهيم أساسية في الشتات المالي و الهياكل التمويلية العمومية: من خلال التعرض لماهية الشتات في ظل الهجرات الدولية، و هيكل رؤوس أموال المتواجدة في مناطق الشتات الدولي؛
- تشخيص تحويل أموال الشتات العابرة للحدود في العالم: من خلال تحليل إجمالي أموال الشتات المحولة عبر الحدود الدولية، و إبراز عدد طلبات اللجوء في بلدان الشتات الأورو- إفريقي؛
- دور الموارد المالية للشتات في تعزيز الهيكل المالي العمومي في الجزائر: من خلال المعالجة القانونية لتحويل رؤوس أموال المهاجرين عبر الحدود من و إلى الجزائر، و تحليل قيم تحويلات أموال الجزائريين من مناطق الشتات، مع بيان حجم تحويلات الجزائريين من الشتات ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وصولاً إلى استنباط علاقة حجم التحويلات المالية للمهاجرين بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر.

II-1. مفاهيم أساسية في الشتات المالي والهياكل التمويلية العمومية:

سنعرض في هذا العنصر للأبعاد المفاهيمية للشتات المالي والهياكل التمويلية في القطاع الحكومي.

II-1.1. ماهية الشتات في ظل الهجرات الدولية:

نتطرق في عنصرنا هذا إلى بيان أهم المفاهيم الواردة في الشتات الدولي، مع الوقوف على أهم الأسباب المؤدية إلى الهجرة بشتى أنواعها باتجاه مناطق الشتات في العالم.

II-1.1.1. مفهوم الشتات في ظل الانتقال العابر للحدود دولياً:

قبل تسعينيات القرن العشرين '1990'، أُستعمل مصطلح "Diaspora" بمعنى التشتت في المهجر مع تسجيل الوعود بالعودة إلى الوطن "Homeland"، ولقد استعمله اليونانيون* في ميدان الفلاحة ليعني به الزرع المبعثر (Lisa. J.D, " Sow Scatter" (2016)؛ وهي الدلالة نفسها التي تعني تشتت أفراد دول العالم في بلدان غير أوطانهم الأصلية مكونين بذلك مجتمعات دولية بتقاليد جديدة مشتركة في البلد المضيف دون تغييرها لتقاليد بلادهم الأصلية.

يُشار أحياناً في مصطلح "الشتات" إلى الأشخاص الذين ينتمون إلى وطن معين و يعيشون في أوطان متباعدة في العالم. كما يُعنى به التشتت أو الانتشار، لثلة من الأشخاص الذين ينتمون في الأصل إلى أمة واحدة أو بالأحرى الذين هم مشتركون في ثقافة مشتركة (collinsdictionary, 2019).

لقد ساهمت المنظمة العالمية للملكية الفكرية "Wipo" ومن خلال أعمال دورتها الحادية والعشرون الفترة: 14-18 ماي 2018م المنعقدة في: جنيف بسويسرا، بالبحث عن كيفية تهيئة آليات عمل تُسهم في ضمان أقصى استفادة من استثمارات أفراد الشتات بالخارج بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة بجل مفاهيمها وأبعادها، ومن نتائج هذه الورشة العملية تقديم عرض بشأن "بيانات براءات الاختراع من أجل بحوث الهجرة والابتكار: مجموعات الشتات ونشر المعرفة" (WIPO, 2018).

II-1.1.2. أسباب الهجرة في مناطق الشتات عبر العالم:

يمكن ذكر أهم الأسباب المؤدية إلى تنامي حجم الشتات العالمي فيما يلي:

✓ الحملات الاستعمارية بشتى أنواعها في بلدان المنشأ وآثارها المرتبطة بضيق العيش، بالإضافة إلى الهجرة بغرض طلب اللجوء؛

✓ الرغبة في الحصول على مناصب عمل مريحة في البلدان المضيضة بسبب استفحال البطالة في بلد المنشأ؛

✓ الالتحاق بالأصدقاء والأهل من ذوي التجارب الناجحة في المهجر ومحاولة الاستفادة من خبراتهم في البلد المضيف.

مما هو متعارف عليه في أدبيات الشتات والعمالة الدولية، تعتبر السلطات العمومية الهجرة مصدراً إيجابياً للاقتصاد الوطني لدواعي عديدة، منها: (M, S, & F, 2016)

✓ يقلل من الضغوط على سوق العمل المحلي خلال فترات البطالة المرتفعة؛

✓ يقلل من الفقر بفضل تحويل الأموال التي تسهم، في بعض البلدان، في تمويل البنية التحتية من خلال مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وبرامج التمويلات التعاونية من خلال بناء المستشفيات والمدارس، وتشديد الطرق والجسور،....؛

✓ يعزز نقل المعرفة والخبرات من البلدان المضيضة إلى بلد المنشأ، وبما يضمن تعزيز روح المبادرة وتنمية الصادرات من بلدانهم الأصلية.

وفي مسألة الحركية الدولية للأدمغة في ظل التجارة الدولية للأفكار "International Trade of Ideas"، يركز ريكاردو هوسمان "Ricardo Hausmann" على أهمية استقطاب العقل البشري ضمن خزان المعرفة والإبداع، أين ينصح الدول النامية بضرورة التركيز على طرق فعالة لجذب هذه الطاقات البشرية، بدلاً من تضيق الحواجز ضد المهاجرين من الفئة المهرة في الشتات (Hausmann, 2013). تُعزى سرعة التصنيع في شرق آسيا إلى حد كبير إلى النشاط الاقتصادي للمجتمع الصيني في الخارج، وهي نفسها الظاهرة في الهند، حيث يُعزى النمو السريع لصناعة التكنولوجيا الفائقة إلى صلات دائمة مع المهاجرين الهنود وحتى أعضاء الشتات الذين عادوا إلى بلدهم الأم.

1-1-2. ماهية هيكل رؤوس أموال المتواجدة في مناطق الشتات "Diaspora funds structure":

قبل البدء في بيان الآليات المساعدة في تعبئة رؤوس الأموال الموجودة في الشتات بغرض تعزيز الهيكل المالي العمومي، لزم بنا الحال التطرق لماهية الهيكل المالي من وجهة نظر كلية "Public Financial Structure"، كما يلي:

1-1-2.1. ماهية الهيكل المالي من وجهة نظر كلية:

يقصد بالهيكل المالي (Financial Structure): "تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثمارها، ومن ثم فانه تتضمن كافة العناصر التي يتكون منها جانب الخصوم، سواء كانت تلك العناصر طويلة الأجل أو قصيرة الأجل" (هندي، 2003). إلا أنه يوجد مصطلح مالي آخر هو هيكل رأس المال "Capital Structure"، والذي يُعنى به: "تشكيلة المصادر طويلة الأجل التي حصلت منها المؤسسة على الأموال بهدف تمويل استثمارها، ومن ثم فإنها تتضمن كافة رؤوس الأموال الدائمة التي يتكون منها جانب الخصوم مثل الأسهم العادية والأسهم الممتازة، السندات والأرباح المحتجزة" (الحناي، 2001).

في ظل التطورات التي شهدتها التسيير العمومي خاصة في ظل العولة، أصبحت المخصصات المالية العمومية غير كافية لسد جل متطلبات التنمية الاقتصادية، حيث برزت توجهات عالمية عديدة في مجال استقطاب المخصصات المالية التي هي في حوزة المهاجرين الذين هم في إقامة بالبلدان المضيفة لهم؛ ولعل أهم التقنيات التمويلية الحديثة، نجد: الشراكة بين القطاع العام والخاص "Public Private Partnership" المهمة لتمويل مشاريع البنية التحتية في بلد الأم، التمويل الجماعي التشاركي "Participatif Finance: Crowdfunding"، الأوقاف "Dotations"، التسييد "Titrisation".

ترد الهيكلية المالية العامة في صيغ عديدة، تتلخص في برامج قطاعية تُخصصها الدولة تبعاً لمخصصات خاصة، منها ما يتم ذكره فيما يلي:

1-1-2.2. العناصر المكونة لهيكل تحويلات رؤوس أموال الشتات:

تتكون تحويلات رؤوس الأموال المقيدة ضمن إجمالي مداخل أفراد الشتات من العناصر التالية (Jean Pierre Garson, 1981):

- تحويلات رؤوس الأموال المتأتية من الدخل المباشر "Capital transfers from direct income": يتكون لتحويل أموال الشتات من الدخل المباشر من: الأجور والتعويضات والمكافآت المالية لكل فرد من أفراد الجاليات بالخارج معية باقي عناصر أسرته (الزوجة العاملة وأولادها،...) باعتباره ممارساً مهنيًا أو فنياً في الأنشطة المعتمدة في البلد المضيف؛
- تحويلات رؤوس الأموال المتأتية من الدخل غير المباشر "Capital transfers from indirect income": تدخل معاشات الأسر و منح التقاعد و مخصصات الضمان الاجتماعي "family allowances" ضمن الهيكلية المالية لعناصر الشتات، بالإضافة إلى إعانات السكن "Housing allowances"؛ وما يلاحظ على الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وفرنسا (باعتبارها كأكبر جالية بها)، فإن المنح والإعانات الممنوحة يتم صلبها في حسابات أفراد الجالية في البلد المضيف في حالة كون العائلة بأكملها مقيمة فيه، أما وفي حالة كون الأب مقيم بالبلد المضيف في حين أن أفراد عائلته مقيمون في بلدهم الأصلي فإن أموال الإعانات سيتم دفعها في حساب صندوق الضمان الاجتماعي في البلد الأصلي، مع تحويل تلك المبالغ بسعر الصرف الرسمي للبلد الأم؛
- التحصيلات المالية غير القائمة على الاشتراكات "non-contributory benefits": تتكون من الإعانات الاجتماعية، الرعاية الاجتماعية و المساعدة الحكومية لفئة البطالين الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والضمان الاجتماعي.

1-1-2.3. المخصصات الحكومية المعتمدة في الهيكل المالي العمومي:

لقد ورد في مدونة نظام الميزانية والمالية العمومية المحلية تبويب مفصل عن المخصصات القطاعية المعدة لتمويل الجماعات المحلية، وهي المبرمجة لتحقيق هدف تنموي محدد، إذ تشمل (المديرية العامة للميزانية، 2007):

1.3.2.1-II. مخصص البرامج القطاعية المركزية "PSC(*)":

تعتبر مخصصات البرامج المركزية من الاعتمادات المرتبطة ببرامج الدوائر الوزارية في إقليم التراب الوطني.

2.3.2.1-II. مخصص البرامج القطاعية غير الممركزة "PSD^(**)":

وهي التي يتم تسجيلها تبعا لمقرر سنوي صادر عن وزير المالية، بهدف ضمان التغطية المالية لبرامج التجهيز التي تكون تحت وصاية والي الولاية، حيث يكون توزيع حصصها حسب كل قطاع فرعي وارد ضمن قائمة مدونة ملاحق الميزانية.

3.3.2.1-II. مخصص المخططات البلدية للتنمية" PCD (***) :

وهي برامج قطاعية تتضمن مخصصات مالية لقسم التجهيز، تتم عملية صرفها تبعا لخصة ولانية؛ طالما أن هذه المخططات تركز على المتطلبات ذات الأولوية في التنمية المحلية المُعدة من قبل المصالح التقنية الولائية ذات الاختصاص، إذ تُوجه هذه الاعتمادات المالية لعمليات: شق الطرقات الرئيسية والفرعية، إنجاز قنوات الصرف الصحي، الإمداد بالماء الصالح للشرب،...

II-4.3.2.1. صناديق تمويل التنمية المحلية:

وفيما يلي ذكرٌ لمهامية الصندوق المشترك للجماعات المحلية، وصندوق التضامن و الضمان:

1-1.4.3.2. الصندوق المشترك للجماعات المحلية "FCCL" (****):

تبعاً لما ورد في ميزانية الدولة الجزائرية لسنة 2015م، لقد بلغت المخصصات المالية المرتبطة بالصندوق المشترك للجماعات المحلية "FCCL"، والرامية لتطوير وتنمية الهياكل المحلية، ما مقداره: 189.46 مليار دينار مقابل 187.36 مليار دينار في سنة 2014م (موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية، 2019)، مسجلة زيادة قدرها 2.1 مليار دينار أو مليار دينار، أي بنسبة 12%.

2.4.3.2.1-II صندوق التضامن و الضمان للجماعات المحلية"CSGCL"*****:

يعتبر صندوق التضامن والضمان كيان عمومي ذا طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية (المرسوم التنفيذي الجزائري رقم: 14- 116، 2014)، تم إنشاؤه سنة 2014م تحت وصاية وزارة الداخلية والجماعات المحلية. وهو جاء خصيصا كبديل تكميلي للصندوق المشترك للجماعات المحلية " FCCL " الذي تم إيجاده منذ سنة 1986م، تبعا لأحكام المرسوم 86-266 والمتضمن تنظيم و سير الصندوق المشترك للجماعات المحلية. (المرسوم التنفيذي الجزائري رقم: 86-266، 1986)

من خلال تصفح مضمون المرسوم 86-266 نجد أن الصندوق المشترك للجماعات المحلية جاء خصيصا لتقديم المساعدات للجماعات المحلية و تخصيص المعادلات و القروض الاستثنائية (*) لتغطية نفقات التسيير و قروض التجهيز لمواجهة نفقات التجهيز في الميزانيات العمومية المحلية.

يتولى صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية عمليات التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية من خلال المساعدات المالية، وتوفير الموارد الجبائية للجماعات المحلية في حالة تسجيلها لنواقص القيم في حصيلتها الجبائية، ويتجلى ذلك من خلال حسابات التخصيص الخاص (التضامن: 302.020، الضمان: 302.130).

تستمد مقارنة المشاركة في تمويل المشاريع العمومية بين القطاعين الخاص والعام من مقارنة الوعي المدني؛ ذلك أن المشاركة في التنمية المحلية من طرف كل أطراف المصلحة "Stakeholders" في المجتمع تقتضي التعاون الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات المحلية في كل المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية...، في ظل تنظيم شامل ومتكامل" (عبد الحميد، 2001).

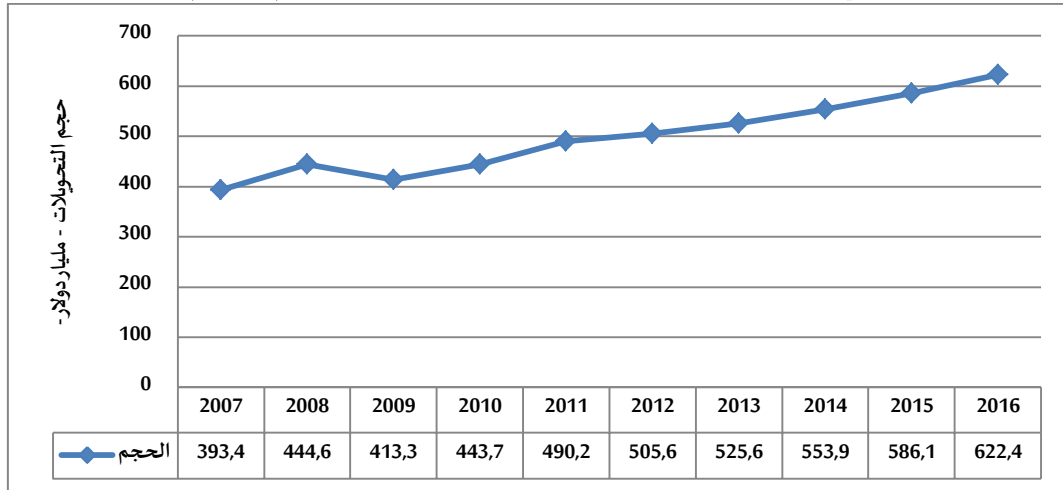
2-II. تشخيص تحويل أموال الشتات العابرة للحدود في العالم "Diasporas funds cross-border":

لقد اتسعت دائرة التحويلات المالية عبر الحدود العالمية وهذا كإفراز من إفرازات العولمة، التي انجر عنها حركة متسارعة للأفراد البشرية بمختلف أجناسها وفئاتها العمرية والمهنية فيما بين دول القارات الخمس.

1.2-II. تحليل إجمالي أموال الشتات المحولة عبر الحدود الدولية:

سنعرض فيما يأتي تفصيله أهم المؤشرات و الأرقام الدالة على ذلك، مع بيانها وتلخيصها في الأشكال البيانية التالية:

شكل(01): إجمالي أموال الشتات المحولة عبر الحدود الدولية للفترة: 2007م - 2016م (مليار دولار)



Source: Aite Group: Partner, Advisor & Catalyst, the: 07/06/2019, at: 13:20, via the site: <https://www.aitegroup.com/report/cross-border-money-transfers-2014-update>.

لقد ناقش مجمع "Aite Group" للشراكة والاستشارة والتحفيز من خلال التمثيل البياني أعلاه تبعا لمحور: "حجم أموال الشتات المحولة" الاتجاهات العالمية والإقليمية في سوق تحويل أموال المهاجرين عبر الحدود، فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن حجم التحويلات المالية لأفراد الشتات في العالم تعرف دوما حركية متزايدة، حيث نلاحظ أنها قد ارتفع حجمها من مستوى 393.4 مليار دولار سنة 2007م لتقفز إلى سقف 505.6 مليار دولار سنة 2012م، وبعدها إلى 622.4 مليار دولار سنة 2016م. وللتدقيق أكثر في مسألة ارتفاع مستويات تحويل أموال الشتات المحولة خلال الفترة 2007م-2016م، كان لزاما علينا ضرورة قياس التغير في التحويلات المالية لأفراد الشتات فيما بين سنوات الدراسة. نتج عن حساب هذه التغيرات النتائج المبينة في الجدول الموالي:

جدول(01): التغير السنوي في التحويلات المالية العابرة للحدود لأفراد الشتات

السنوات	الحجم (مليار دولار)	التغير السنوي (%)
2007	393,4	18,80%
2008	444,6	13%
2009	413,3	-7%
2010	443,7	7,40%
2011	490,2	10,50%
2012	505,6	3,10%
2013	525,6	4,00%
2014	553,9	5,40%
2015	586,1	5,80%
2016	622,4	6,20%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الشكل(01) أعلاه.

بالنظر إلى مخرجات الجدول(01) أعلاه، نلاحظ أن نسبة التغير في حجم تحويلات أموال الشتات من سنة لأخرى عرفت تذبذبا من حيث رتبتها سنويا؛ حيث كانت هذه النسبة في تدني مستمر من 18.8% سنة 2007م إلى 6.20% سنة 2016م، ويرجع ذلك بالأساس إلى الارتفاع في تكاليف المعيشة بما في ذلك تكاليف الطاقة بجل أنواعها، لكن وإذا دققنا في التغير الحاصل في سنة 2009م نجد أنه قد بلغ نسبة سالبة قدرها: -07%، والسبب في ذلك الأزمات العالمية التي مست بعض البلدان المضيفة للمهاجرين. لكن وبعد سنة 2010م عرفت نسب التغير السنوي لتحويلات أموال أفراد الشتات عالميا ثباتا واستقرارا تراوحت نسبة التغير فيه بين 6.2% و 7.4%.

يُعزى تدني وتذبذب قيمة التحويلات المالية من مناطق الشتات إلى البلدان النامية إلى الارتفاع في تكاليف تحويلها، هذه الأخيرة التي تفرضها المؤسسات المالية على معتمدي طريقة التحويل الرسمي فيما بين الدول، والذين هم في صورة مغتربين ومهاجرين يودون تحويل أرصدهم بالعملية الصعبة إلى بلدانهم الأصلية، وهذا لغرض تقديمها كمساعدات مالية لعائلاتهم، أو للجمعيات التكافلية، وحتى لتوظيفها عن طريق الاستثمار في شتى المجالات في بلدانهم، بما يضمن لهم عوائد مستقبلية.

سنعرض من خلال الشكل (02) الموالى لتكاليف التحويلات المالية من مناطق الشتات إلى البلدان الأصلية، كمايلي:

شكل(02): قيمة التحويلات المالية من مناطق الشتات إلى البلدان النامية مع تكلفة تحويلها
(قيمة التحويلات: مليار دولار؛ تكلفة التحويل: %)



Source: The economist Redaddership, Making remittances cheaper The cost of cross-border payments needs to drop, from FXT intelligence, World bank, April 12th 2019.

يتضح من الشكل(02) أعلاه أنه عموما فإن قيمة التحويلات المالية من مناطق الشتات إلى البلدان النامية في ارتفاع مستمر خلال الفترة الممتدة من: 2011م إلى 2018م، حيث قاربت تحويلات المهاجرين من مناطق الشتات "المهجر" إلى بلدانهم الأصلية قيمة 390 مليار دولار بنهاية سنة 2011م، لتقفز بعدها وفي سنة 2018م تقريبا إلى 530 مليار دولار.

بمقارنة التمثيلين البيانيين الواردين في الشكل(02) أعلاه، نجد أن قيمة تحويلات أموال الشتات إلى البلدان النامية مقارنة بحجم التحويلات المالية في العالم كانت ذات وزن نسبي معتبر جدا، حيث نلاحظ أنها مثلت على الترتيب ما نسبته: 79.5%، 81.2%، 70.7% خلال السنوات: 2011م، 2014م، 2016م؛ ويعزى هذا بتنامي ظاهرة الهجرة من المناطق الأقل تطورا أو تلك النامية إلى البلدان المتطورة ذات النسب العالية في العمالة، وقلة فئة الشباب مقابل ارتفاع نسب الشيخوخة فيها.

بمراجعة تطورات مؤشر تكلفة تحويل أموال الشتات بمختلف صيغه أكان بوساطة بنكية أو في شكل تحويل تقليدي عن طريق الأشخاص "المقاصة"، أو من خلال التحويلات بالبطاقات البنكية الإلكترونية الذكية في شكل حسابات افتراضية، نجد من جهة أن التحويل المالي عن طريق البنوك يعتبر الأعلى تكلفة مقارنة بالتحويل عن طريق الأشخاص أو البطاقات الذكية الافتراضية، ذلك أن البنوك تتطلب عائدا عن كل تحويل قيمته 200 دولار يتراوح بين: 08% و 11.8% خلال: 2011م-2016م، ومردده أن التحويل البنكي يعتبر الأكثر أمانا مقارنة بالتحويلات الأخرى. ومن جهة أخرى نلاحظ أن العائد النسبي لتحويل أموال الشتات عن طريق الأشخاص أو البطاقات الافتراضية يتراوح بين: 6.8% و 8.2% (عن طريق الأشخاص) وبين: 04% و 5.2% (حالة التحويل بالبطاقات الافتراضية)، وهذا تبعا لدرجة الأمان وضمان التحويل من البلد المضيف إلى البلد الأم للمهاجر.

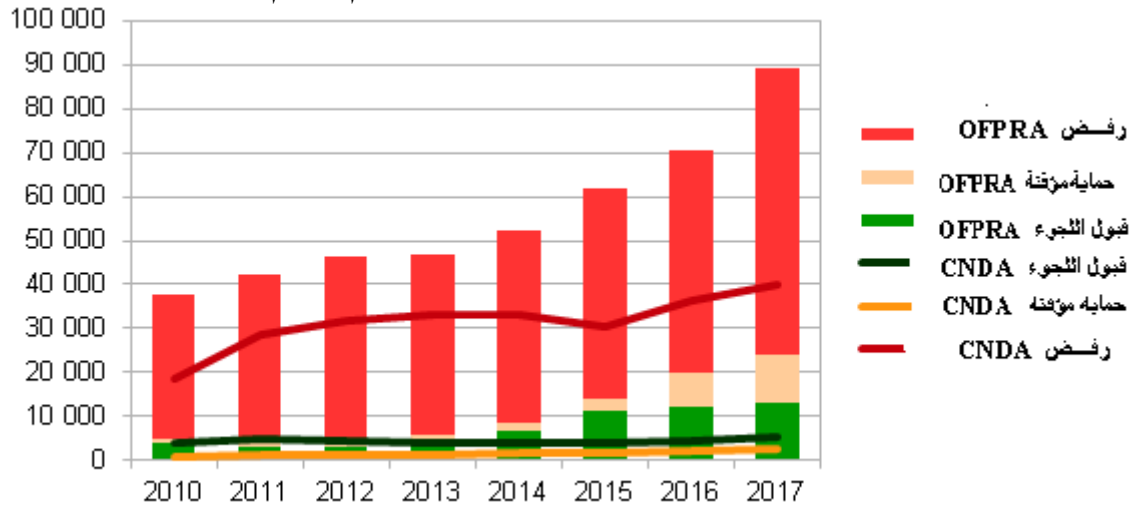
بصفة عامة، تعتبر تكلفة تحويل أموال المهاجرين من مناطق الشتات إلى بلدانهم الأصلية الأعلى وتسم بالغلاء، إذ تتجاوز نسبيا في غالب الأحيان معدلات الفائدة التي تطلبها البنوك في منح القروض الاستثمارية أو الاستغالية لزبائنها، فالتابع لعزوف المهاجرين عن اعتماد القنوات الرسمية في تحويل أموالهم المقيدة بالعملية الصعبة راجع بالأساس إلى ارتفاع تكلفة تحويلها وطول إجراءات التحويل المالي، لذا فمن الأهمية بما كان إعادة صياغة إجراءات وساطة بنكية وسن لوائح تنظيمية تنظم وتسهل عمل المتعاملين وكلاء التحويل المالي عبر الحدود بما يضمن الفعالية في تحويل رؤوس أموال الشتات ضمانا لدفع العجلة في بلدانهم الأصلية التي تحتاج علاوة على نقل خبراتهم ومهاراتهم إلى أموالهم المودعة في بنوك أجنبية لا تدخل في مجال احتساب الناتج المحلي لبلدانهم الأصلية.

II-2.2. عدد طلبات اللجوء في بلدان الشتات الأورو- إفريقي:

إن المتابع للشأن الدبلوماسي والسياسي لحركية الأفراد عبر الحدود الدولية في ظروفهم العادية بصفة عامة، وحركتهم الاستثنائية الناتجة عن بعض الظروف والضغطات التي يتعرض لها طالب الهجرة من بلده الأصلي إلى بلد من بلدان مناطق

الشتات بصفة خاصة، يجد أن طلب اللجوء "Asylum claim" في هذه الحقبة الزمنية قد تزامنت مع ظهور العديد من التوترات السياسية فيما بين الدول، ولا تزال كذلك، وحتى الحروب الأهلية داخل البلد الواحد، وفيما يلي عرض لأهم الأرقام الواردة عن تطورات طلبات اللجوء في المجال الأوروبي خلال الفترة: 2010م-2017م.

شكل(03): عدد طلبات اللجوء في المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "OFPRA" والمحكمة الوطنية لحق اللجوء "CNDA" خلال الفترة: 2010م-2017م



Source: <https://www.lacimade.org/demandes-dasile-france-2017-expliquer-limportant-hiatus-entre-chiffres-de-lofpra-ministere-de-linterieur/>, the: 14-06-2019, at: 11 :43.

ما يلاحظ من الشكل(03) أن عدد الطلبات المقدمة أمام مكاتب الهجرة واللجوء الرسمية في أوروبا هي في تزايد مستمر، وهذا بدعي من حيث أن هذه الحقبة الزمنية تزامنت مع ظهور العديد من التوترات السياسية فيما بين الدول، فالمتتبع لعدد طلبات اللجوء المقدمة أمام المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "OFPRA" * والمحكمة الوطنية لحق اللجوء "CNDA" ** خلال الفترة: 2010م-2017م، يجد أنها كانت ولا تزال في نمو متزايد؛ حيث نجدها قد وصلت في سنة 2017م إلى مستوى فاق 89.000 طلبا في سنة 2017م.

كذلك، نجد أن المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "OFPRA" قد درس 89.307 قرارا لفئة البالغين إضافة إلى 115.000 قرارا خاصا بفئة ما دون 18 سنة، أين تم منح 13.020 قرارا باللجوء القانوني "Refugees"، بالإضافة إلى منح 89.510 طالبا للجوء قرارات بالحماية الفرعية المؤقتة "Subsidiary protection"، في حين قبل ما يقارب 65.000 طلبا للجوء بالرفض "Rejets & Rejected" (المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "OFPRA"، 2017).

بمقارنة عدد طلبات اللجوء في سنة 2017م بما قبلها وعلى السبيل المثال، نجد أنه في سنة 2010م قد وصلت هذه الطلبات إلى مستوى 38.000 طلبا؛ قبول منها ما يقارب 35.000 طلبا بالرفض النهائي، في حين تم منح 2.800 رخصة لجوء و 200 رخصة إقامة بالحماية المؤقتة، ويعزى هذا التزايد المستمر لزيادة قناعة فئة الشباب بالاستقرار الآمن خارج ديارهم بسبب البطالة والأوضاع الأمنية غير المستقرة، وعلى سبيل المثال: العراق، اليمن، السودان، سوريا، ...

3-II. دور الموارد المالية للشتات في تعزيز الهيكل المالي العمومي في الجزائر:

نعرض فيما يأتي طرحه لدور الموارد المالية للشتات في تعزيز الهيكل المالي العمومي في الجزائر.

3-II.1. المعالجة القانونية لتحويل رؤوس أموال المهاجرين عبر الحدود من وإلى الجزائر:

تبعا للمادة 183 من القانون المتعلق بتنظيم سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال ضمن "الكتاب السادس"، يرخّص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة أساسا للدولة أو المؤسسات المتفرعة عنها، أو لأي شخص معنوي مشار إليه مباشرة بنص قانوني، إذ يحدد مجلس النقد والقرض كيفية إجراء هذه التحويلات المالية مع مراعاة حاجة الاقتصاد الوطني في مجال (المادة 183 من قانون 10-90، 1990):

- إحداث مناصب الشغل لكل الفئات وفي سائر الولايات؛
- تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين؛

- شراء وسائل تقنية وعلمية بهدف استغلالها محليا، مثل: براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة؛
- توازن سوق الصرف على المستوى الرسمي في كامل التراب الوطني.

بالمقابل، أشار البنك الدولي من خلال تقاريره بشأن الشتات في دول إفريقيا والشرق الأوسط والمواضيع ذات الصلة، أن قيمة التحويلات المالية من الجزائر إلى الخارج بلغ 513 مليون دولار ما بين 2016م و 2006م، أين قدرت التحويلات المالية مثلا في سنة 2016م بحوالي 59 مليون دولار مقابل 75 مليون دولار عام 2015م (altahrironline، 2019). و تبقى عمليات التحويل المالي غير مستقرة من و إلى الجزائر ضمن التحويلات العالمية العابرة للحدود، في ظل تسجيل نقص في عدد البنوك الجزائرية بالخارج و فرض الدينار الجزائري كعملة تحويل إلزامية في عمليات تحويل رؤوس أموال أفراد الشتات من خلال الوسائط: ويسترن يونيون "Western Union"، موني غرام "Money Gram"، بالإضافة إلى إلزامية التصريح المستخرج من البنك المركزي في حالة التحويلات المالية من الجزائر إلى الخارج.

II-3.2. تحليل قيم تحويلات أموال الجزائريين من مناطق الشتات "Algerian Diasporas funds transfert":

إلى غاية سنة 2018م، بقي تقريبا متوسط قيم التحويلات من الشتات الجزائري ثابتا وبتغير طفيف؛ حيث نجد أن تحويلات الجزائريين المقيمين بالخارج إلى بلدهم الأصلي بلغت 2.157 مليار دولار فقط، وهي في ارتفاع مقارنة بسنة 2017م أين بلغت حجم هذه التحويلات المالية 02 مليار دولار، ما عدا في سنة 2004م أين سجلت الجزائر حجم تحويلات قدرت ب 2.4 مليار دولار.

يمكن بيان تطور قيم التحويلات المالية للجالية الجزائرية في المهجر في الجدول المبين أدناه:

جدول(02): قيمة التحويلات المالية للجالية الجزائرية بالمهجر (مليار دولار)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة	2.12	1.61	1.7	2.46	1.75	1.07	0.67	0.79	2.05
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
القيمة	2.04	1.94	1.94	2.0	2.0	2.0	2.0	2.09	2.157

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك العالمي للفترة: 2001م-2018م حول: "الهجرة و التحويلات: آفاق و آخر التطورات".

ما يلاحظ من الجدول(02) أعلاه، أن حجم ووتيرة التحويلات المالية من المهاجرين الجزائريين في الشتات قد بقيت ثابتة في حدود 02 مليار دولار خلال الفترة: 2013م-2017م، لكنها وبحلول سنة 2018م بدأت في الارتفاع مما سيحدث ارتفاعا في قيمة الناتج الإجمالي الوطني.

بمقارنة حجم التحويلات المالية بالجزائر لسنة 2014م والتي بلغت 2.4 مليار دولار مع ما تم تحويله فعلا في نفس السنة من الشتات الإفريقي الذي بلغ 60 مليار دولار "استفاد منها 120 مليون إفريقي" (تقرير البنك الدولي للتنمية، 2014)، نجد أن وتيرة تحويل رؤوس الأموال من المهاجرين والمغتربين الجزائريين تبقى ضئيلة جدا، وهذا بالرغم من النسب المقبولة للهجرة وطبيعتها التي تركزت في فئة النخبة.

ما يُلاحظ على تقارير البنك الدولي بشأن حجم التحويلات المالية للجزائريين بالخارج "Algerian Diaspora" في مناطق الشتات العالمي أنها لا تعكس الواقع بالكامل؛ ذلك أن أفراد الجالية الجزائرية بالخارج يُفضلون التحويل خارج الآليات المصرفية الرسمية، وهذا للفارق في أسعار صرف العملات بين شبائيك البنوك الجزائرية وبين ما هو متاح في السوق السوداء.

وفي مسألة عدم تفضيل تحويلات الشتات من المهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية للدولة، أرى أنه بات من الضرورة بما كان اعتماد مكاتب الصرف التي تعمل بالموازاة مع شبائيك البنوك بهوامش ربحية ضئيلة، على اعتبار أن قانون القرض والنقد يسمح بفتح مكاتب صرف العملات في الجزائر بهامش ربح يتمثل في 1%، وهي القيمة التي لم يتقبلها المستثمرون.

نجد في سنة 2017م مما تُظهره المؤشرات الدالة على إحجام الجزائريين المتواجدين في مناطق الشتات الموزعة في العالم عن تحويل رؤوس أموالهم إلى بلدهم الأصلي، أن حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج دائرة المنظومة المصرفية قد بلغت نسبتها 30.8 %، أي حوالي: 5000 مليار د.ج (حوالي 45.06 مليار دولار) مقابل 14.975 مليار د.ج (حوالي 0.14 مليار دولار). (معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات، 26 ديسمبر 2018).

II-3.3. حجم تحويلات الجزائريين من الشتات ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA":

تبعاً للتقارير الواردة عن البنك الدولي لسنة 2016م من 2017م والمرتبطة بحجم التحويلات المالية للمغتربين من البلدان المضيفة إلى بلدهم الأم، نجد أن حجم التحويلات من المهاجرين إلى بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA" كانت بنسب معتبرة؛ حيث بلغت في مصر 25.7 مليار دولار، وفي لبنان: 7.8 مليار دولار، وفي المغرب: 7.4 مليار دولار، في حين بلغت في الأردن حجم 4.4 مليار دولار، لتبلغ في اليمن قيمة 3.4 مليار، وفي فلسطين وصلت إلى 2.7 مليار.

ما يلاحظ على حجم تحويلات المهاجرين الجزائريين التي بلغت متوسط 02 مليار دولار، هو أنها كانت الأقل مقارنة بمثيلاتها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، ما عدا في بعض البلدان مثل: تونس: 2 مليار دولار، سوريا: 1.6 مليار دولار، وإيران: 1.4 مليار دولار.

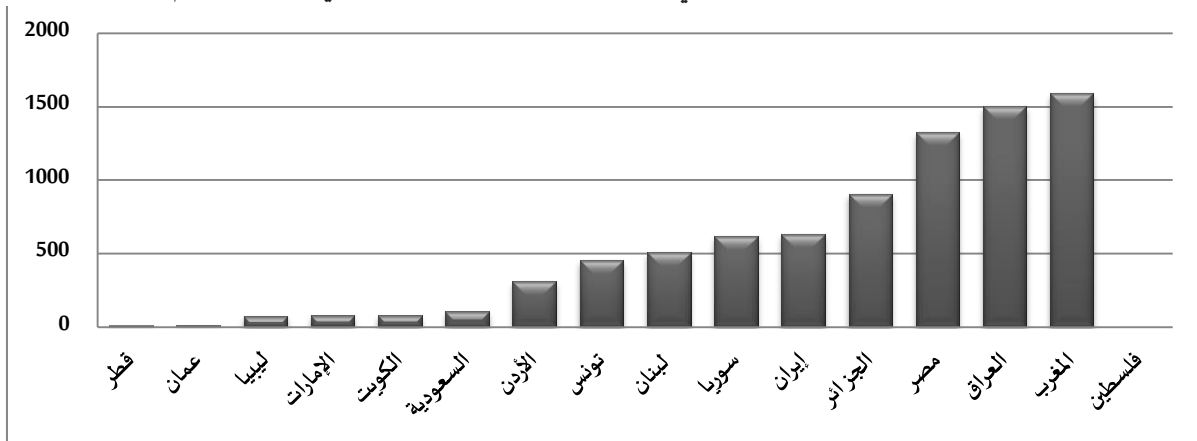
من المتوقع أيضاً أن تزيد التحويلات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 9.1% لتبلغ قيمة: 59 مليار دولار بداية سنة 2019م، بعد نمو كانت نسبته 06% سنة 2017م؛ وهذا راجع بالأساس إلى النمو السريع المتوقع في مصر " +14% "، لكن ما يلاحظ على قيمة التحويلات إلى منطقة "MENA" أنها تبقى ضئيلة مقارنة بالتحويلات إلى البلدان النامية التي بلغت 528 مليار دولار (elwatan, 17/05/2019).

وفي تقرير للبنك الدولي، شهدت رسوم التحويل انخفاضا طفيفا، إذ أن تحويل قيمة 200 دولار إلى بلد من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يُكلف نسبة 07% بعدما كانت 7.4% سنة 2018م، وهو يفوق بقليل المتوسط العالمي للتحويلات البنكية المقدّر ب: 6.9%.

كخلاصة، من المتوقع أن تصل التحويلات من بلدان الشتات إلى البلد الأم بما في ذلك التحويلات المتجهة إلى الدول الغنية حدود 689 مليار أفاق سنة 2019م، أي بارتفاع قدره 10.3% مقارنة بسنة 2017م؛ ولقد نالت حصة الأسد من هذا التحويلات دول أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 20% وجنوب آسيا بنسبة 13.5%، تليها جنوب إفريقيا بنسبة 8.9%، أما الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة 9.1%، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 9.3%، وأخيرا شرق آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 6.6%.

يمكن توضيح بعض الأرقام عن تعداد الشتات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال الشكل الموالي:

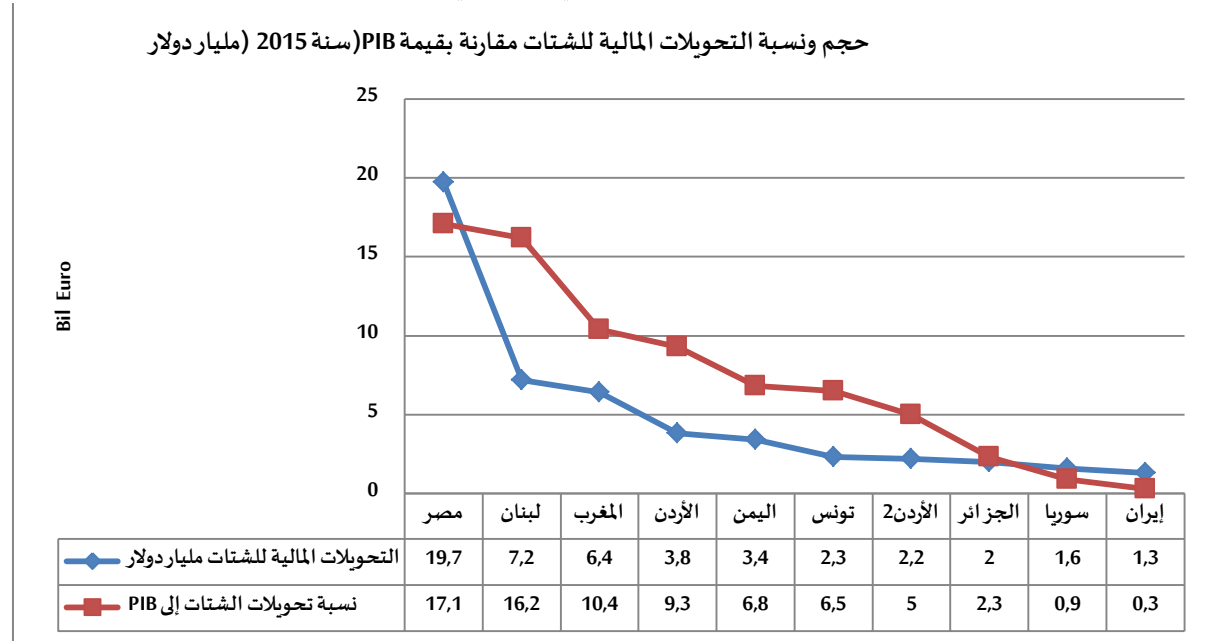
شكل (04): تعداد الشتات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حول العالم



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة لسنة 2015م.

يمكن تلخيص بياناً أهم التحويلات المالية من العمال المهاجرين في الشتات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الشكل الموالي تبعاً للمعلومات المتوفرة عن سنة 2015م.

شكل(05): التحويلات المالية من العمال المهاجرين في الشتات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات شعبة السكان بالأمم المتحدة لسنة 2015 م.

بالرغم من ارتباط الشتات بالمشاكل الاقتصادية والأمنية في بعض بلدان المنشأ، وهو ما انجر عنه زيادة حجم التدفق البشري من بلد المنشأ الأم إلى البلدان المضيفة، إلا أن أغلبية المهاجرين هاجروا من غير عودة إلى أوطانهم، أضف إلى أن استقرار المهاجرين في بلدان المهجر سيؤثر لا محالة على التركيبة المجتمعية في بلدانهم الأصلية، كما أنه سيحد من مسؤوليتهم المجتمعية إزاء مجتمعاتهم في بلدانهم، خاصة وأنهم يُسهمون في تنمية أوطانٍ أجنبية دون بلدانهم، عدا إذا أسهموا في تحويل جزء من ثروتهم إلى بلدهم الأم لإعادة استثمارها وحتى لمساعدة أهاليهم وبعض الأنشطة الخيرية والتعاونية فيها.

II-3.4. علاقة حجم التحويلات المالية للمهاجرين بالنتائج المحلي الإجمالي في الجزائر:

قبل البدء في بيان الوزن النسبي لحجم التحويلات المالية من قيمة الناتج المحلي الإجمالي "PIB" خلال الفترة 2010م-2018م، لزم الحال بنا عرض التطور الزمني لمؤشر "PIB" كما هو مبين في الجدول:

جدول(03): تطور الناتج المحلي الإجمالي "PIB" في الجزائر للفترة 2010م-2018م (مليار دولار)

السنوات	قيمة الناتج المحلي الإجمالي "PIB"	التغير في "PIB" (%)	نسبة تحويلات الشتات إلى "PIB"
2018	180.44	7.69 %	$1.20 = 180.44 / 2.157$
2017	167.56	4.64 %	$1.25 = 167.56 / 2.09$
2016	160.13	-3.52 %	$1.25 = 160.13 / 2.00$
2015	165.98	-22.37 %	$1.25 = 160.13 / 2.00$
2014	213.81	1.93 %	$0.95 = 213.81 / 2.00$
2013	209.76	0.35 %	$0.96 = 209.76 / 2.00$
2012	209.02	4.38 %	$0.93 = 209.02 / 1.94$
2011	200.25	24.22 %	$0.97 = 200.25 / 1.94$
2010	161.21	17.62 %	$1.27 = 161.21 / 2.04$

Source: <https://ar.knoema.com/atlas/النايج-المحلي-الفعلي/>, the:14-02-2019, at: 18:50.

ما يلاحظ على الجدول(03) أنه بالرغم من الارتفاع المتواضع في حجم التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المقيمين في جل مناطق الشتاتين أين ارتفعت من 1.94 مليار دولار سنة 2011م إلى غاية 2.157 مليار دولار، إلا أن نسبة هذه التحويلات المالية

بالنظر إلى مساهمتها في الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي "PIB" في الجزائر لم تتعدى نسبة 1.25% ؛ وهذا راجع بالأساس إلى تآكل الزيادة في التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بمرور الزمن تحت تأثير عاملي: القيمة الزمنية للنقود "NPV" و التضخم "Inflation".

عموما، تبقى تحويلات المهاجرين بالعملة الصعبة من مناطق الشتات إلى بلدهم الأصلي الجزائري محدودة مقارنة بالمستوى العام للناتج المحلي الإجمالي "PIB"، كونها لم تتجاوز نسبة 1.25% ؛ وهو ما أثبتته بعض تقارير البنك الدولي المرتبطة بموضوع التحويلات المالية في مناطق الشتات، أين أقرت بأن مبلغ الأموال التي يتم تحويلها إلى الجزائر تمثل فقط نسبة 1.1% من الناتج المحلي الإجمالي "PIB" للبلاد.

بالرغم من النسبة المتواضعة للتحويلات المالية منذ بدء تناميها سنة 2018م، إلا أنها تعتبر موردا ماليا إضافيا، يعكس دعم المهاجرين الجزائريين المتواجدين في ديار الغربة للهيكل التمويلي العمومي "Macro Level via Public financial structure"، من خلال تدعيم الجوانب الاستهلاكية والخدماتية، بما يضمن تحسين الأوضاع الاجتماعية لعائلاتهم وأصدقائهم في مستواه الجزئي "Micro Level"، ناهيك عن دعم التنمية المحلية والوطنية بمشاريع صغيرة أو كبيرة سواء بالاستثمار المباشر أو غيره، وهو ما يسهم لا محالة في نقل التجربة الاستثمارية في مجالات عديدة من بلدان الشتات التي تتميز بالتطور التكنولوجي والعلمي.

II-3.4.1. مصفوفة التحويلات المالية للجزائريين من وإلى مناطق الشتات "Financial Matrix via Diasporas":

يمكن دراسة أثر التحويلات المالية في حسابات وبند ميزان المدفوعات في الجزائر بحركة التحويلات المالية لأفراد الشتات الجزائري دخولاً وخروجاً، ذلك أن ارتفاع تحويلات المهاجرين الجزائريين من مناطق شتاتهم إلى بلدهم الأصلي سيزيد من قيمة الناتج المحلي كما سيعمل على تحسين الوضع الاجتماعي لأسرهم وعائلاتهم على الأقل، أما إذا كانت تلك التحويلات في الاتجاه المعاكس فسيقع أثرها الإيجابي على بلدان الشتات المضيفة للمهاجرين.

بتتبع تقارير الهجرة غير الشرعية والشتات في العالم، وبإسقاط حالة الجزائر، يمكن بيان أهم التحويلات المالية دخولا وخروجاً من وإلى الجزائر في المصفوفة الموالية:

II-3.4.1.1. التحويلات المالية للجزائريين من الجزائر إلى مناطق الشتات:

جدول (04): إجمالي تحويلات المهاجرين من الجزائر إلى باقي مناطق الشتات بالخارج (مليون دولار/ بلد)

المجموع الفرعي	البلدان	سقف التحويلات
14 مليون \$	أستراليا، أستراليا، روسيا، طاجيكستان، كندا، الدانمارك، جيبوتي، اليابان، هولندا، عمان، السنغال، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.	1 مليون \$
14 مليون \$	كولومبيا، ماليزيا، المغرب، باكستان، سوريا، تونس، سويسرا.	2 مليون \$
16 مليون \$	طاييلاند، الفلبين، الصين، بلجيكا.	4 مليون \$
20 مليون \$	الوم.أ، إيطاليا، أندونيسيا، الهند.	5 مليون \$
12 مليون \$	ألمانيا، العراق.	6 مليون \$
07 مليون \$	اليمن	7 مليون \$
08 مليون \$	السعودية	8 مليون \$
22 مليون \$	نيجيريا، قطر.	11 مليون \$
14 مليون \$	فرنسا	14 مليون \$
42 مليون \$	لبنان، الأردن.	21 مليون \$
31 مليون \$	غزة.	31 مليون \$
200 مليون \$	إجمالي تحويلات المهاجرين من الجزائر إلى باقي مناطق الشتات بالخارج	

Source: missingmigrants.iom.int, the: 15-03-2019, at: 08:05.

يتضح من الجدول (04) أن سقف التحويلات المالية للمهاجرين المتواجدين في الجزائر إلى بلدانهم الأصلية قد تراوحت بين 1 مليون \$ و 31 مليون \$، ولقد شملت 39 بلدا بقيمة إجمالية بلغت 200 مليون دولار سنة 2017م. وبالنظر إلى قيمة هذه التحويلات مقارنة بعدد الدول المستقبل لتلك الموارد المالية، نجدها في مستواها المتواضع، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا بالنسبة لبلد الجزائر المضيف للهجرة.

II-3.1.4.2. التحويلات المالية للجزائريين من مناطق الشتات العالمي إلى الجزائر:

بالرجوع لما تم تحويله من موارد مالية مقيدة بالعملة الصعبة من بلدان الشتات إلى بلد الجزائر، نجدها كما هو مبين في الجدول الموالي:

جدول(05): إجمالي تحويلات المهاجرين الجزائريين من مناطق الشتات إلى بلدهم الجزائر (مليون دولار/ بلد)

المجموع الفرعي	البلدان	مستوى التحويلات
11 مليون \$	الصين، فنلندا، الدانمارك، بولنسيا الفرنسية، اليونان، تركيا، مالي، كاليدونيا الجديدة، النرويج، بولندا، روسيا.	1 مليون \$
12 مليون \$	أستراليا، أستريا، التشيك، مصر، إيرلندا، سويسرا.	2 مليون \$
09 مليون \$	مدغشقر، السنغال، السويد.	3 مليون \$
08 مليون \$	موريتانيا، ليبيا.	4 مليون \$
05 مليون \$	هولندا.	5 مليون \$
24 مليون \$	تونس، سويسرا.	12 مليون \$
18 مليون \$	المغرب	18 مليون \$
21 مليون \$	ألمانيا	21 مليون \$
22 مليون \$	الو. م. أ.	22 مليون \$
25 مليون \$	المملكة المتحدة	25 مليون \$
30 مليون \$	بلجيكا.	30 مليون \$
45 مليون \$	كندا.	45 مليون \$
67 مليون \$	إسبانيا	67 مليون \$
83 مليون \$	باقي الدول	83 مليون \$
1713 مليون \$	فرنسا	1713 مليون \$
2.093 مليون \$	إجمالي تحويلات المهاجرين الجزائريين من مناطق الشتات إلى بلدهم الجزائر	

Source: missingmigrants.iom.int, the: 15-03-2019, at: 10 :43.

يتضح من الجدول(05) أن سقف التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المتواجدين في مناطق الشتات الدولي إلى بلدهم الأصلي قد تراوحت بين 1 مليون دولار و 1713 مليون دولار، ولقد شملت 34 بلدا بقيمة إجمالية بلغت 2.093 مليون دولار " سنة 2017م.

بتفحص قيمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين المغتربين مقارنة بعدد الدول الحاضنة لأفراد الشتات، نجدها في مستواها المقبول جدا، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا بالنسبة لبلد الجزائر المضيف للتحويلات المالية.

II-3.4.2. تعداد المهاجرين الجزائريين العائدين من مناطق الشتات إلى بلدانهم الأصلية:

لقد اتسمت عودة الجزائريين من مناطق الشتات الدولي إلى بلدهم الأصلي تناميا خاصة في فئة المتقاعدين أو ذوا الوضعيات المالية المريحة، ومردهم في ذلك عودة الانتماء إلى الجو العائلي والثقافي في مجتمعاتهم الأصلية التي تربوا فيها، بالإضافة إلى إعادة استثمار حساباتهم بالعملة الصعبة من خلال تحويلها إلى البنوك الجزائرية، بما يحقق قيمة مضافة في مجتمعاتهم.

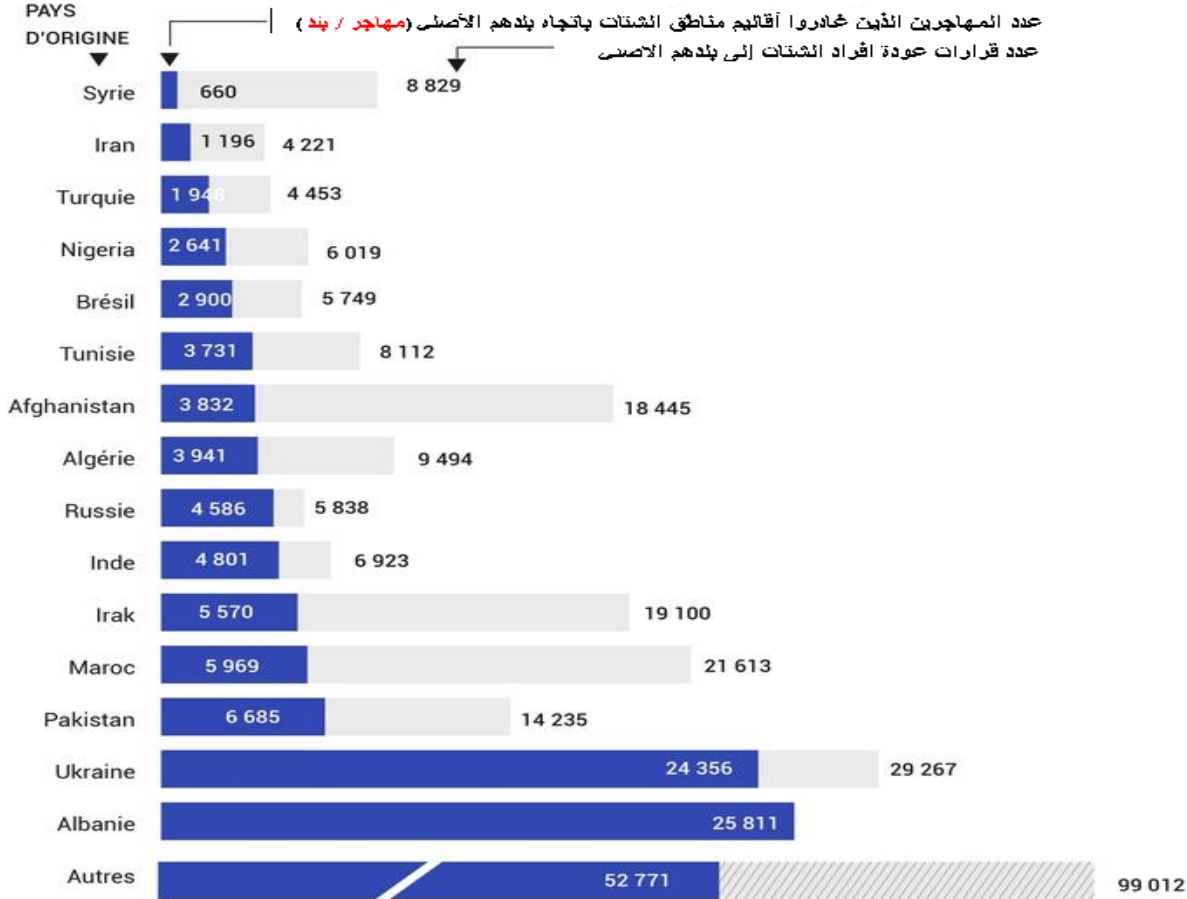
بالنظر إلى حجم طلبات الجزائريين بالعودة إلى بلدانهم مقارنة بتعداد العائدين فعلا إلى التراب الوطني، نجد أن نسبتهم في سنة 2017م كانت معتبرة مقارنة ببقية الدول المقيمة أدناه، حيث نلاحظ أن هذه النسبة قد وصلت 41.5% من إجمالي التراخيص التي تم تنفيذها فعلا.

يبين الشكل(06) أدناه عدد المهاجرين العائدين من مناطق الشتات إلى بلدانهم الأصلية في بعض الدول، وهذا تبعا لتقارير الهجرة الواردة عن سنة 2017م مقارنة ببقية الدول، إذ من خلاله تمت عملية تبويب البيانات الرقمية عنها وفق ثنائية

(مهاجر مغادر للإقليم في كل بلد: إجمالي قرارات العودة)، ولقد خلصت من قراءة المعطيات الواردة في تلك التقارير وتحليلها إلى أن عدد قرارات العودة الصادرة من مكاتب الهجرة الدولية الموزعة في مناطق الشتات الدولي كانت كبيرة جدا مقارنة بالعودة الفعلية المتجسدة في مغادرة أقاليم الشتات من البلدان المضيفة للمهاجرين. وفيما يلي عرضٌ لتعداد المهاجرين الجزائريين العائدين سنة 2017م في الشكل الموالي:

شكل (06): تعداد المهاجرين الجزائريين العائدين من مناطق الشتات إلى بلدانهم الأصلية مقارنة ببقية الدول

(مهاجر مغادر للإقليم في كل بلد: إجمالي قرارات العودة) سنة 2017م



Source: Edouard de Mareschal, Les chiffres pour comprendre le défi migratoire qui se pose à l'Europe, via: www.lefigro.fr, the: 25-02-2018 at: 17:15.

لقد انصب تحليلنا للهجرة على مناطق الشتات الخاصة بالمهاجرين والمغتربين الجزائريين، حيث نجد في سنة 2017م أن عدد قرارات العودة إلى الجزائر قد بلغت سقف 9494 حالة، ولم يغادر فيها أقاليم الشتات باتجاه البلد الأصلي-الجزائر- إلا ما عدده 3941 مهاجراً، أي فقط ما نسبته 41.5% من المهاجرين الراغبين في العودة إلى بلدهم الجزائر؛ ويرجع هذا التعداد النسبي للعائدين حسب رأي الشخصي إلى فئة الشيوخ والكهول الذي كلما تقدم بهم السن، حيدوا الرجوع إلى بلدهم الأصلي كما أشرنا إليه سابقاً- بداعي اللغة والموطن والعادات - بالإضافة إلى البقية الذي احتكموا لظروفهم في بلدهم الأم، علاوة على الذين حققوا أهدافهم المنشودة من اغترابهم في المهجر. بالرغم من الارتفاع الملحوظ نوعاً ما في قيمة التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين سنة 2018م مقارنة بالسنوات السابقة بحسب ما أوردته تقارير البنك الدولي، إلا أن هذه التحويلات تبقى دون المستوى المطلوب، وتبقى الجزائر ساعية نحو استقطاب أموال مواطنيها المقيمين في المهجر عبر الطرق الرسمية، بعيداً عن تفضيل تحويل الأموال عبر الطرق غير الرسمية إلى الجزائر، وهو ما يترجمه ضعف التحويلات السنوية المسجلة، في وقت كان يمكن لأموال الجالية الجزائرية أن تكون مورداً جيداً للعملة الصعبة.

III- النتائج ومناقشتها :

- لقد توصلت من خلال بحثي هذا إلى النتائج التالية:
- يلاحظ من الناحية الكمية المرتبطة بآليات تحويل أموال المهاجرين الجزائريين، أن الموارد المالية المتواجدة في مناطق الشتات بالبلدان المضيفة للمهاجر ترتبط إلى حد كبير بمستوى الرفاهية في معيشة المهاجر في بلده المضيف؛ ذلك أن العيش في مجتمعات تتسم بمستويات عالية من الرفاهية يتطلب نمطا استهلاكيا راقيا، مما سيجعل من الرصيد الشهري للمهاجر يؤول إلى العدم، ومن ثم فلا وجود لفوائض قيم بالعملة الصعبة في المحفظة المالية للمهاجر، وبالتالي لا يمكن له بأي حال تحويل رصيده أمواله إلى بلده الأصلي؛
- تتأثر التحويلات بالعملة الصعبة بطبيعة الخدمة المصرفية في البلد الأصلي في شق التسهيلات المصرفية للتحويلات المالية من الخارج المرتبطة بالفوائد التي يطلبها البنك القائم بعملية تحويل الأموال؛
- أهم إشكال يواجه المغتربين هو صعوبة تحويل أموالهم وأصولهم إلى أوطانهم بطرق رسمية، لما يترتب عنها من فوائد ونسب مئوية عالية يدفعها المغترب لشركات التحويلات المالية؛
- بمراجعة تطورات مؤشر تكلفة تحويل أموال الشتات بمختلف صيغته، يعتبر التحويل المالي عن طريق البنوك الأعلى تكلفة مقارنة بالتحويل عن طريق الأشخاص "المقاصة"، أو البطاقات الذكية الافتراضية- العائد النسبي لتحويل أموال الشتات عن طريق الأشخاص أو البطاقات الافتراضية يتراوح بين: 6.8% و 8.2% (عن طريق الأشخاص) وبين: 4% و 5.2% (حالة التحويل بالبطاقات الافتراضية)؛
- تبعا لتقارير البنك الدولي بشأن حجم التحويلات المالية للجزائريين بالخارج "Algerian Diaspora" في مناطق الشتات العالمي، نجد أنها لا تعكس الواقع بالكامل؛ ذلك أن أفراد الجالية الجزائرية بالخارج يُفضلون التحويل خارج الآليات المصرفية الرسمية، وهذا للفارق في أسعار صرف العملات بين شبائيك البنوك الجزائرية وبين ما هو متاح في السوق السوداء؛
- بقي حجم التحويلات المالية من المهاجرين الجزائريين من مناطق الشتات ثابتا في حدود 02 مليار دولار خلال الفترة: 2013م-2017م، لكنها وبحلول سنة 2018م بدأت في الارتفاع مما سيحدث ارتفاعا في قيمة الناتج الإجمالي الوطني.
- لقد كانت حجم تحويلات المهاجرين الجزائريين - 02 مليار دولار- الأقل مقارنة بمثيلاتها في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA"، ما عدا في بعض البلدان مثل: تونس: 2 مليار دولار، سوريا: 1.6 مليار دولار، وإيران: 1.4 مليار دولار؛
- لم تتعدى نسبة التحويلات المالية للجزائريين المتأتية من الخارج بالنظر إلى مساهمتها في الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي "PIB" سقف 1.25% ؛ وهذا راجع بالأساس إلى تآكل الزيادة في التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين بمرور الزمن تحت تأثير عاملين: القيمة الزمنية للنقود "NPV" و التضخم "Inflation"؛
- عموما، تبقى تحويلات المهاجرين من العملة الصعبة من مناطق الشتات إلى بلدهم الأصلي الجزائر محدودة مقارنة بالمستوى العام للناتج المحلي الإجمالي "PIB"، كونها لم تتجاوز نسبة 1.25.

IV- التوصيات:

- ضرورة التفكير في تطوير الأنظمة المصرفية في الحكومات التي تمتلك جاليات بأعداد معتبرة من المهاجرين والمغتربين، بالطريقة التي تُسهل على البنوك المحلية أن تكون قنوات جاذبة ومُسهلة في حركية وتدفع هذه السيولة النقدية المتأتية من الخارج بالعملة الصعبة؛
- ضرورة خلق لوائح وآليات تُغري المغتربين بتحويل أموالهم عن طريقها لتعُم بذلك الاستفادة المزدوجة للدول وللمجتمعات؛
- إعداد بطاقة وطنية بما يُسهل في وضع قاعدة بيانات لرصد حجم الأموال التي هي بحوزة المهاجرين، والتي تضمن عملية إعادة تحويلها إلى الوطن الأم ومن ثم إدخالها في القنوات الرسمية و استثمارها؛
- وفي مسألة عدم تفضيل تحويلات الشتات من المهاجرين الجزائريين عبر القنوات الرسمية للدولة، أرى أنه بات من الضرورة بما كان اعتماد مكاتب الصرف التي تعمل بالموازاة مع شبائيك البنوك بهوامش ربحية ضئيلة، على اعتبار أن قانون القرض والنقد يسمح بفتح مكاتب صرف العملات في الجزائر بهامش ربح يتمثل في 1%، وهي القيمة التي لم يتقبلها المستثمرون.

V- الخلاصة :

يعتبر قرار الهجرة من الوطن الأم إلى الخارج ضمن مناطق الشتات من القرارات الإستراتيجية غير التي يصعب العُدول عنها، ذلك أنها تتطلب وقتاً وجهداً وأموالاً لتنفيذ عملية الهجرة والانتقال عبر الحدود، إضافة إلى عبء التصادم بالأبعاد الثقافية والاجتماعية في البلد المضيف، والتي من شأنها ألا يتأقلم معها المهاجر أو المغترب، نظراً لتكوينه التربوي و القيمة التي ارتكز عليها في تكوينه في أوساط وطنه.

بالرغم من النسبة المتواضعة للتحويلات المالية بالرغم من بداية تناميها بدء من سنة 2018م، إلا أنها تعتبر مورداً مالياً إضافياً، يعكس دعم المهاجرين الجزائريين المتواجدين في ديار الغرب للهيكل التمويلي العمومي "Macro Level via Public financial structure"، من خلال تدعيم الجوانب الاستهلاكية والخدمات بما يضمن تحسين الأوضاع الاجتماعية لعائلاتهم وأصدقائهم في مستواهم الجزئي "Micro Level"، ناهيك عن دعم التنمية المحلية والوطنية بمشاريع صغيرة أو كبيرة سواء بالاستثمار المباشر أو غيره، وهو ما يساهم لا محالة في نقل التجربة الاستثمارية في مجالات عديدة من بلدان الشتات التي تتميز بالتطور التكنولوجي والعلمي.

نلاحظ أن تكلفة تحويل أموال المهاجرين من مناطق الشتات إلى بلدانهم الأصلية تعتبر الأعلى وتتسم بالغلاء، إذ تتجاوز نسبها في غالب الأحيان معدلات الفائدة التي تطلبها البنوك في منح القروض الاستثمارية أو الاستغالية لزيائنها، فالمتتبع لعزوف المهاجرين عن اعتماد القنوات الرسمية في تحويل أموالهم المقيمة بالعملة الصعبة راجع بالأساس إلى ارتفاع تكلفة تحويلها وطول إجراءات التحويل المالي، لذا فمن الأهمية بما كان إعادة صياغة إجراءات وساطة بنكية و سن لوائح تنظيمية تنظم وتبهيكل عمل المتعاملين وكلاء التحويل المالي عبر الحدود بما يضمن الفعالية في تحويل رؤوس أموال الشتات ضماناً لدفع العجلة في بلدانهم الأصلية التي تحتاج علاوة على نقل خبراتهم ومهاراتهم إلى أموالهم المودعة في بنوك أجنبية لا تدخل في مجال احتساب الناتج المحلي لبلدانهم الأصلية.

- الإحالات والمراجع :

1. المادة 183 من قانون (1990). 10-90 المؤرخ في 14 أبريل 1990م المتعلق بالنقد والقرض، العدد 16، الصادر بتاريخ 18: أبريل 1990م. الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية..
2. altahrironline. (2019). <https://www.altahrironline.com/ara/articles/307501>, the: 07/06/2019, at : 21 :23.
3. collinsdictionary. (2019). <https://www.collinsdictionary.com/dictionary/english/diaspora>, le: 06/06/2019, à : 15 : 58. england: .
4. elwatan. (17/05/2019). transfert-dargent-par-la-diaspora-lalgerie-a-la-traine. algerie: <https://www.elwatan.com/a-la-une/transfert-dargent-par-la-diaspora-lalgerie-a-la-traine>.
5. Hausmann, R. (2013). The Tacit-Knowledge Economy : Project Syndicate, via : <http://www.projectsyndicate.org/commentary/ricardo-hausmann-on-the-mental-sources-of-productivity-growth>.
6. Jean Pierre Garson, G. T. (1981). , L'argent des immigrés: revenus, épargne et transfert de huit nationalités immigrées en France, Cahier n: 94, institut national d'études démographiques, P: 11. France: presses universitaires de France.
7. Lisa. J.D, H. M. (2016). The oxford handbook of feminist theory , P:164. england: Oxford University Press.
8. M, M. M., S, P., & F, S. (2016). Mobiliser la diaspora de la région Moyen-Orient et Afrique du nord pour promouvoir l'intégration économique et l'entrepreneuriat P: 03. . la banque mondiale: groupe de la banque mondiale.
9. WIPO. (2018). World Intellectual Property Organization"WIPO", (May 14 to 18, 2018) report on wipo's contribution to the implementation of the sustainable development goals and its associated targets, Twenty-First Session. Geneva.
10. الحناوي م. ص. (2001). أساسيات الإدارة المالية، ص. 71:الإسكندرية، مصر:الدار الجامعية.
11. المديرية العامة للميزانية. (2007). الوجيز في مراقبة النفقات الإلزامية، ص ص. 64-71: الجزائر:وزارة المالية.
12. المرسوم التنفيذي الجزائري رقم. (1986). 86- 266: المرسوم التنفيذي الجزائري رقم 86- 266، المؤرخ في 04: نوفمبر 1986.الجزائر.
13. المرسوم التنفيذي الجزائري رقم. (2014). 14- 116: المرسوم التنفيذي الجزائري رقم 14- 116، المؤرخ في 24: مارس 2014.الجزائر.
14. المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية. (2017). "OFpra" ملخص قرار الهجرة واللجوء الواردة عن المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "OFpra" و المحكمة الوطنية لحق اللجوء "CNDA"، سنوات 2010م:م 2017م، متوفر على الرابط :.فرنسا.

15. تقرير البنك الدولي للتنمية. (2014). تقرير البنك الدولي للتنمية حول تحويلات الأموال لأفراد الشتات الإفريقي. البنك الدولي للتنمية.
16. عبد الحميد، ع. أ. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية، ص. 20: الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
17. معرض الصحافة، منتدى رؤساء المؤسسات (26). ديسمبر 2018، (منتدى رؤساء المؤسسات، ص. 11: الجزائر).
18. ملخص قرار الهجرة واللجوء الواردة عن المكتب الفرنسي لحماية اللاجئين وعديمي الجنسية "OFPRA" و المحكمة الوطنية لحق اللجوء "CNDA"، سنوات 2010م: 2017م، متوفر على الرابط. (s.d.). :
19. موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية. (2019). الجزائر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية.
20. هندي، م. إ. (2003). الإدارة المالية: مدخل تحليلي معاصر، ط 5، ص. 545: الإسكندرية: المكتب العربي الحديث.

* from Greek: a scattering, from diaspeirein to disperse, from DIA- + speirein to scatter, sow.

(*) *PSC*: Les programmes sectoriels centraux.

(**) *PSD*: Les programmes sectoriels décentralisés.

(***) *PCD*: Les plans communaux de développement.

(****) *FCCL*: Fonds commun des collectivités locales.

* "OFPRA": a french abbreviation for : Office Français de Protection des Réfugiés et Apatrides.

** "CNDA": a french abbreviation for : Cour Nationale du Droit d'Asile.